



جَنَّةُ الْأَرْضِ الصَّالِحِينَ
الافتراضية

بسم الله الرحمن الرحيم

علم العقائد: أصول العقيدة

خلاصة الدرس السبعون

في تقييم نظام الشورى

ImamSadiq.tv

ImamSadiq.tv

ImamSadiq.tv

المقام الثاني

في تقييم نظام الشورى

لا يخفى أن نظام الشورى وإن كان أفضل أنظمة الحكم بمنظار العصر، إلا أنه ثبت علمياً وعملياً أنه نظام فاشل في حفظ المبادئ التي يقوم عليها النظام، كخدمة الشعب المحكوم، وحفظ حقوق الإنسان، ونحو ذلك. حيث تتحكم فيه دواعي الإغراء، والتخويف، وقوى الإعلام والدعاية التي يسهل على أعداء تلك المبادئ، وعلى ذوي المصالح المشبوهة والشخصية، تسخيرها أو التعاون معه، لخدمة أغراضهم على حساب تلك المبادئ.

وإن أدنى ملاحظة لأوضاع العالم الحاضر، الذي ينسب للتحضر، ويتبنى نظام الشورى، تجعل ذلك ظاهراً جلياً غنياً عن الاستدلال والإثبات، بذكر الشواهد واستطراده. ويزداد الأمر تعقيداً في النظام الديني الذي يحتاج لإحاطة تامة بأحكام الدين وتشريعاته ولأمانة عالية تحمل على رعايته، وكلاهما مفقود عند الكثرة الكاثرة من الناس، الذين عليهم يرتكز نظام الشورى، ومنهم المنتخب والمنتخب.

وبملاحظة ذلك يظهر أن تبني التشريع الإسلامي القويم لنظام الشورى مستلزم لقصوره عن تحقيق هدفه السامي، وهو حكومة الإسلام في الأرض، وتطبيق أحكامه وشريعته القويمة على أهله. وهو ما يزه عنه التشريع المذكور، تبعاً لتنزيه مشرعه الأعظم. وهو الله وتعالى. عن كل نقص. وهذا وحده كافٍ في استيضاح عدم تبني الإسلام لنظام الشورى في الحكم بغض النظر عما سبق من عدم التحديد فيه.

ومن جميع ما تقدم يتضح انحصار الأمر بالنصّ على الإمام من الله عزوجل العالم بالخفايا والعواقب

والمحيط بكل شيء، ولا يعجزه شيء. وأنه الطريق الوحيد الذي يصلح لحفظ الإسلام وحكمه في الأرض، وتطبيقه فيها مادام فيها من يجب عليه اعتناقه والتدين به.

وعليه جرت الأديان السابقة ذات الأنظمة الإدارية كاليهودية، حيث لا إشكال في أن الحكومات المعترف بها شرعياً عند اليهود هي الحكومات التي يرأسها الحاكم المجعول من قبل الله تعالى، والذي يرجع في تعيينه للأنبياء وأوصيائهم.



حوزة الإمام الصادق الافتراضية

قال الله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الْمَلَا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَى إِذْ قَالُوا لِنَبِيِّ لَّهُمْ ابْعَثْ لَنَا مَلِكًا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾.

وما ندري بعد كل ذلك كيف يصرّ بعض الناس على أن في الأمة كفاءة لحكم نفسها على طبق الإسلام، وأنها قادرة على ذلك، من دون حاجة للنص الإلهي، غافلاً أو متغافلاً عن جميع ما سبق.

ويزيد في وضوح ذلك ملاحظة واقع المسلمين المزري الذي ندعو للتخلص منه بالرجوع للإسلام. فإن أراد هؤلاء الحكم على النهج السابق. الذي يدينون بشرعيته. فكيف وهو الذي أوصلنا إلى ما وصلنا إليه؟! وإن أرادوا الحكم على نهج آخر، فلو كان هناك ما هو الأصح من دون رجوع للنص، وقد شرعه الله فلم لم يظهر حتى الآن، ولم لم يعتمده الأولون وهم الأقرب لعصر التشريع والأعراف بتعاليم الشريعة وأحكامها؟! ولا سيما مع ما يعتقدونه فيهم من انهم القمة في الإخلاص والعدالة.

ثم كيف يكون موقفنا مما حصل في عصور الإسلام الطويلة، وهل نقرّ بشرعيته أو بعدم شرعيته؟! ولكن لا ضابط للدعوى والقناعات.

وليس علينا إلا بيان الحقيقة وإيضاحها وجعلها في متناول الطالبين. ولا يهمنا بعد ذلك اقتناع الآخرين به، وقبولهم له، بل كل امرئ وما يختار، والحساب على الله تعالى يوم يعرض الناس عليه ويوقفون بين يديه، وهو الحكم العدل.

ومنه عزوجل نستمد العون والتوفيق، والعصمة والتسديد. وهو حسبنا ونعم الوكيل.

لمشاهدة الدروس يمكنكم مراجعة الموقع الإلكتروني:

[حوزة الإمام الصادق عليه السلام الافتراضية لتعليم الدروس الحوزوية \(imamsadiq.tv\)](http://imamsadiq.tv)